الفساد الإداري

تعريفه – أسبابه- أنواعه- طرق معالجته

الفساد: **هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة واستغلالها للكسب الخاص.** ويحدث الفساد عادة عندما يقوم بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة.

كما ويحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

ظاهرة الفساد ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف باختلاف درجات هذا الفساد إلى اختلاف تطور مؤسسات الدولة.

أما في بلدان العالم الثالث فإن لفساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى حدودها . وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة. وبدوره يؤدي إلى إبطاء حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي.

هناك آليتين من آليات الفساد:

1- آلية **دفع (الرشوة) و(العمولة)(المباشرة)** إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

2- **وضع اليد على (المال العام)** والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في هذا الجهاز الوظيفي.

وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـ (الفساد الصغير) وهو مختلف تماماً عن ما يمكن تسميته بـ (الفساد الكبير) المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح.

مظاهر الفساد:

والفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها:-

1- **الفساد السياسي:** ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة.

وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في:

الحكم الشمولي الفاسد، فقدان الديمقراطية، فقدان المشاركة، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم دولة على الاقتصاد، وتفشي المحسوبية.

2- **الفساد المالي: ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة** ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في:

الرشاوي والاختلاس، والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

3- **الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.**

وتتمثل مظاهر الفساد الإداري في: عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والامتناع عن أداء العمل أو التراخي أو التكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة.

ومظاهر الفساد الإداري متعدد ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار احدها سبباً مساعداً على الانتشار بعض المظاهر الأخرى.

4- الفساد الأخلاقي: والمتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو ان يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته أو ان يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو ان يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

أسباب الفساد:

هناك عوامل مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة:

1- **عدم وجود نظام سياسي** فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات.

2- **ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة.**

3- **عدم استقلالية القضاء** وهو مرتبط بمبدأ فصل السلطات.

4- **قلة الوعي السياسي** وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة.

هو أمر متعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدول.

5- **غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة** لان اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل فيها الفساد المالي حيزاً واسعاً.

6- **مستوى الجهل والتخلف والبطالة** إذ أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة أو ملتزمة بالرشوة.

7- **ضعف الرواتب والأجور** تتناسب طردياً مع ازدياد ظاهرة الفساد.

المعالجات والحلول الضرورية للحد من ظاهرة الفساد:

1- **تبسيط وسائل العمل،** وتحديد مهل انجاز المعاملات يعتبر أهم عامل في طريق مكافحة الفساد لأنه يضمن أمرين أساسيين يعول عليهما المواطن الأهمية الكبرى هما:

أ- **انجاز معاملاته بأقل نفقة ممكنة.**

ب- **انجاز معاملاته بأسرع وبأقرب مكان** ممكن ومناسب وبالتالي بأسرع وقت ممكن.

2- **إجراء تنقلات دورية بين الموظفين** يمكن ان يسهل ويعمل على تخفيض حالات الرشوة السائدة.

3- **تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين** تقوم بأجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

4- **اعتماد معايير الكفاءة والخبرة في تقسيم الوظائف العامة.**

5- **تحديد سلسلة رواتب لكل فئة** في الفئات الواردة في المصنف بعد إجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين الخاص والعام.

6- **إنشاء نظام رقابي فعال مستقل** مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.

7- **تفعيل إدارة الخدمات** بمعنى ان تعطى إدارات الخدمات ذات العلاقة بالجمهور الأولية الأولى.

8- **العمل على إيجاد السبل اللازمة للخروج من نفق الفساد والإرهاب.**

9- **العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة.**

10- **إشاعة المدركات الأخلاقية والدينية والثقافية-** الحضارية بين عموم الموظفين.